



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة السيد محمد بنعبد القادر
- المنتدى الأول لأطر الجماعات المحلية والمعاهد التكوينية التي
تستهدف الجماعات المحلية بإفريقيا-
حول موضوع:
"الموارد البشرية في الجماعات الترابية الإفريقية: وقت
العمل الآن"

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في أشغال هذا المنتدى القاري الهام، الذي يعد الأول من نوعه الذي يعنى بأطر الجماعات المحلية وبمعاهد التكوين التي تستهدف الجماعات المحلية بإفريقيا. ويطيب لي بهذه المناسبة، أن أرحب بالضيوف الكرام، رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في أشغال هذا الملتقى.

وإنني إذ أشيد بهذه المبادرة البناءة، التي أعتبرها فرصة سانحة للوقوف على الدور الجوهري الذي يلعبه الرأس مال البشري في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية وتحقيق التنمية المستدامة التي تسعى بلداننا لبلوغها، أتقدم بجزيل الشكر لاتحاد المدن والحكومات المحلية بإفريقيا وللأكاديمية الإفريقية للجماعات المحلية على تنظيم هذا اللقاء وعلى راهنية الموضوع الذي تم اختياره له.

إن هذا اللقاء يشكل مناسبة لتقاسم الخبرات والتجارب الجيدة والناجحة في مجال تدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية، وطرح النظريات العلمية المؤطرة للمسؤوليات المناطة بالموارد البشرية للدولة على المستويين المركزي والمحلي.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تواجه بلداننا الإفريقية تحديات حقيقية ومتشابكة، في ضوء التطورات الجيو-استراتيجية التي تعرفها القارة، وتضاعف الصعوبات والعراقيل التي تواجهها لتحقيق النمو الشامل والمستدام، وذلك على الرغم من وفرة الموارد اللازمة لتحقيق إقلاعها الاقتصادي والاستجابة لحاجيات شعوبها وتطلعاتهم.

ومع تنامي التطلعات والاحتياجات المجتمعية والتطورات المضطربة التي يعرفها المحيط الدولي والطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم، أضحت الحاجة ملحة لتعميق التفكير من أجل بناء مرفق عمومي مؤهل وقادر على مجابهة كل التحديات والإكراهات وفق نظرة استشرافية وتصور شمولي وموحد.

وإذا كانت إفريقيا غنية بثرواتها الطبيعية، فهي غنية قبل كل شيء بمواردها البشرية التي تشكل الثروة الحقيقية التي ينبغي وضعها في صلب السياسات العمومية اعتبارا لأدوارها الأساسية المتزايدة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقارة والتجاوب مع انتظارات شعوبها وتخطي الاكراهات والعوائق، واستشراف المستقبل بآليات حكامه جيدة وجديدة قادرة على استيعاب الطموحات المتجددة للدول الإفريقية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تطور وتنامي حاجيات الأفراد وتقاطع مجالات تدخل الإدارة العمومية مع مختلف أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذا عدد الخدمات التي تتولاها الإدارة العمومية في العديد من المجالات سواء على المستوى المركزي أو المحلي، يفرض عليها بشكل ملح تطوير آليات اشتغالها وتعبئة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لرفع مختلف التحديات ولحسب رهان الحكامة الجيدة، بما يضمن المناخ الملائم لدعم الاستثمار وتسريع وثيرة التنمية.

فاستراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة تتطلب كفاءات مؤهلة قادرة على الأداء المتميز والإبداع والتطوير وقيادة التغيير وبناء القدرات الفردية والجماعية اللازمة، وذلك باعتبارها من أهم العوامل التي تساهم في بلوغ التقدم والازدهار. والدول النامية مطالبة أكثر من أي وقت بالاستثمار في الموارد البشرية لتمكين من استغلال أمثل لمواردها المتاحة للالتحاق بركب الدول المتقدمة.

والمملكة المغربية انطلاقاً من انتمائها الإفريقي، وتجدرها القاري تتقاسم مع أشقائها الأفارقة نفس التحديات، ونفس الطموح، حيث جعلت من التنمية الشاملة مشروعاً مجتمعياً وخياراً استراتيجياً من خلال سلسلة من الإصلاحات في المجالات السياسية والمؤسسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك في إطار خطط عمل تتضمن أهدافاً محددة وقابلة للتحقيق في جميع القطاعات.

وقد طور المغرب بفضل القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، نموذج الخاص للتنمية ، وذلك بإتباع مقاربة متكاملة وشاملة قوامها اللامركزية الحقيقية واللاتمركز الفعال، تأخذ بعين الاعتبار مختلف الإشكالات والتحديات سواء على المستوى المركزي او الترابي قصد تحقيق تنمية هادفة وفاعلة لعموم التراب الوطني.

كما جعل من الإدارة العمومية جوهرها وركيزتها بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه في كسب رهانات مسلسل التنمية الذي انخرطت فيه بلادنا. ومن هنا اتجه إلى إرساء دعائم الإدارة المحلية، وتكريس التنمية الترابية ونهج أساليب التنظيم الحديث من خلال إحداث وحدات ترابية مبادرة ونشيطة وفعالة تسهر على تدير الشأن العام المحلي وتساهم في تحقيق التنمية المحلية.

من جهة أخرى فإن التوجهات الملكية الرشيدة انصبت على ضرورة الاستثمار في العنصر البشري الذي جعله ركيزة أساسية وقاطرة لإعداد وتفعيل وتنزيل المشاريع المهيكلة سواء على مستوى الإدارات المركزية أو المحلية.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن تطوير الإدارة العمومية والرفع من مستوى أدائها وفعاليتها، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إدارة عمومية تستند على موارد بشرية كفؤة ومؤهلة تستجيب لحاجيات إصلاح الإدارة. من هذا المنطلق، كان الاستثمار في مجال تثمين الرأسمال البشري وتدعيم قدراته على التدبير والابتكار والإبداع السبيل الأمثل لتطوير الإدارة المغربية والرفع من مستوى أدائها وفعاليتها؛ وذلك بما يضمن الاستجابة لانشغالات وطموحات ومتطلبات المرتفق.

والواقع أن هذه التوجهات هي التي أطرت رؤية وبرنامج إصلاح الإدارة. وتستند المقاربة المعتمدة من طرف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لتنزيل مضامين هذا الإصلاح على ثلاثة مداخل إصلاحية هي: تحسين علاقة الإدارة بالمواطن بهدف جعل المواطن والمقاولة في صلب انشغالات الإدارة وتعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمواطن عبر تطوير جودة الخدمات، وتثمين الرأسمال البشري كعنصر أساسي لإنجاح أي إصلاح بالإدارة وترسيخ ثقافة المرفق العام، وتطوير آليات الحكامة والتنظيم عبر وضع الآليات الكفيلة بتكريس المبادئ العامة للحكامة الجيدة من أجل مواكبة الجهوية وتقوية فعالية وتسيير الإدارة.

ويظل تطوير الإدارة العمومية والرفع من أدائها وفعاليتها بما يضمن الاستجابة لانشغالات ومتطلبات المواطن مرتبطين بكفاءة ومهنية وأخلاقيات الموظف سواء على المستوى المركزي أو المحلي. فالتكامل بين الكفاءة المهنية والالتزام الأخلاقي يعتبر شرطا أساسيا إن نحن أردنا لمسار الإصلاح أن يعطي ثماره ونتائج المتوخاة.

فالرهان اليوم يتمثل في بناء وظيفة عمومية مهنية منسجمة مع مبادئ المواطنة والحياد والاستحقاق والمساواة والشفافية والفعالية والنجاعة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وظيفة عمومية قادرة على تطوير التدبير العمومي على المستوى المحلي، وعلى الرفع من الكفاءة والخبرة في إدارة الشؤون العامة وفي بلورة السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها. فبلوغ الأهداف المنشودة لا يمكن أن يتم إلا من خلال وضع سياسة متكاملة لتدبير الموارد البشرية، والارتقاء بالمسار المهني للموظف، وكذا مهنة الرأسمال البشري، فضلا عن تحسين ظروف عمل الموظف.

وبغاية إصلاح منظومة تدبير الموارد البشرية يعتمد برنامج الوزارة على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للوظيفة العمومية، وإرساء دعائم تدبير حديث يأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الوظائف والكفاءات، وتقييم الأداء، واثمين التكوين المستمر، واعتماد الكفاءة والاستحقاق والشفافية في ولوج الوظائف العمومية ومناصب المسؤولية، وكذا تبني الأساليب الكفيلة بمهنة الرأسمال البشري، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما يتضمن هذا البرنامج مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين منظومة الحماية الاجتماعية للموظفين.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

سعيًا منا لمواكبة الجهوية المتقدمة، ودعم اللاتمركز، عن طريق توزيع أمثل للموارد البشرية، فقد تم خلق آليات جديدة لتطوير حركية الموظفين تمكن من إيجاد طرق ومسارات سلسلة لتسهيل نقل الموظفين، لسد الخصاص بالإدارات والجماعات الترابية، من خلال فتح آفاق جديدة لتطوير وتوسيع مجال حركية الموظفين بين الإدارات العمومية والجماعات الترابية. كما تم تأسيس نظام للتعاقد بهدف تمكين الإدارات العمومية من استقطاب بعض الكفاءات والخبرات لتأمين التنمية المحلية المنشودة.

وفي هذا الصدد، أولى المغرب أهمية قصوى لتكوين وتدريب موظفي الإدارة العمومية، لا سيما من خلال إصلاح منظومة تكوين موظفي الدولة وتعزيز التدريب والتكوين المستمر. حيث تم إحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة التي تضطلع بتكوين الأطر العليا ذات الكفاءات العالية والمؤهلات اللازمة لرفع التحديات المستقبلية. وتساهم هذه المؤسسة في تأهيل الرأسمال البشري وترسيخ مبادئ وقيم الحكامة الجيدة في برامج التكوين وتنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة والاتمركز الإداري، من خلال تأهيل الموارد البشرية للإدارات الترابية والاممركزة وإرساء إصلاح يستجيب للحاجيات الفعلية للإدارة المغربية عبر تكوين الأطر القيادية المؤهلة.

**أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،**

في إطار انخراط المغرب في مسار الارتقاء الطوعي بالتعاون الإفريقي- الإفريقي وتشجيع الاندماج الاقليمي في قارتنا، وإيماننا بأهمية التعاون الإفريقي البيئي، حرصت الوزارة على تعزيز برامج التكوين والتدريب والارتقاء بالتعاون جنوب - جنوب، وتشجيع الاندماج في مجال دعم قدرات الموارد البشرية للدولة بالقارة الإفريقية. لا سيما من خلال دعم المركز الافريقي للتدريب والبحث الاداري للانماء الذي يعد مركزا إقليميا لتطوير القدرات والتجديد في مجال الإدارة العمومية والحكامة وتعزيز الشراكات من أجل تنمية مستدامة.

وموازة مع هذا النهج، تعتمد الوزارة مقاربة شاملة ومندمجة تساهم في توسيع مجالات التعاون والمصالح المشتركة مع كل بلدان القارة الافريقية، تركز على تبادل التجارب والخبرات في كل ما يتعلق بالقدرات المؤسسية والحكامة وتأهيل الاقتصاد ودعم مشاريع التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنني على ثقة بأن هذا الملتقى الهام، بفضل الخبراء والكفاءات الإفريقية المشاركة فيه، سيمكن من تشخيص مختلف التحديات التي تواجهها إدارة الموارد البشرية الحديثة على المستوى المحلي، وبلورة رؤية مستقبلية لتطوير شراكات قارية مبتكرة تتيح النقل الفعلي للمعرفة والتبادل

الحقيقي للخبرات والتشجيع النموذجي للتعاون جنوب-جنوب من أجل
الرقى بالإدارة العمومية الإفريقية لمستوى تطلعات شعوبها.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان لمنظمي هذا التظاهرة الذين
لم يدخروا أي جهد لضمان نجاحها، متمنيا لأشغالها كامل التوفيق
والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.